

إثر صدور الأمر الملكي الكريم بترقية وتعيين عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة بترقية أربعة قضاة وتعيين ١٦ قاضياً و١٣٢ ملازماً قضائياً

صدر الأمر الملكي الكريم رقم (٩٢/أ) بتاريخ ١٤٣٠/٦/٧ هـ بترقية وتعيين عدد من القضاة في وزارة العدل وتوجيه وزير العدل بتنفيذ الأمر الملكي الآتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : أ/ ٩٢

التاريخ : ١٤٣٠/٦/٧ هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ.

وبناءً على قرارات مجلس القضاء الأعلى رقم (٦٧/٢٢)، ومن رقم (٦٧/٢٧) إلى (٣٤/٦٧)، ومن رقم (٦٧/٣٦) إلى رقم (٦٧/١٠٨) ومن رقم (٦٧/١١٠) إلى رقم (١٣١/٦٧) المؤرخة في ١٤٢٩/٣/٢١ هـ، ومن رقم (٦٧/١٧٤) إلى رقم (٦٧/١٧٨) المؤرخة في ١٤٢٩/٦/٢٦ هـ، ومن ثم رقم (٦٧/١٩٧) إلى رقم (٦٧/٢٠٢)، ورقم (٦٧/٢٠٤) المؤرخة في ١٤٢٩/١٠/١٢ هـ، ورقم (٦٨/٣٤٢)، ورقم (٦٨/٣٤٣)، ورقم (٦٨/٣٧٦)، ورقم (٦٨/٣٧٧) المؤرخة في ١٤٢٩/١٠/٢٥ هـ، ورقم (٦٩/٦٦)، ومن رقم (٦٩/٦٩) إلى

رقم (٦٩/٧٢) المؤرخة في ٢/٢/١٤٣٠هـ.

أمرنا بما هو آتٍ:

أولاً: يرقى الشيخ ناصر بن محمد بن عثمان العمري من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب) اعتباراً من ٩/٣/١٤٢٩هـ.

ثانياً: يرقى الشيخ إبراهيم بن صالح السويد من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) اعتباراً من ١٦/١١/١٤٢٩هـ.

ثالثاً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - خالد بن عمر بن عبدالله المرشد ١٥/١/١٤٢٩هـ.
- ٢ - محمد بن مساعد بن سعود العتيبي ١٩/١/١٤٢٩هـ.
- ٣ - عبدالمحسن بن عبدالعزيز بن عبدالمحسن الغيث ١٩/١/١٤٢٩هـ.
- ٤ - صالح بن محمد بن يوسف الفحام ١٩/١/١٤٢٩هـ.
- ٥ - عبدالرحمن بن عياض بن نامي السلمي ١٠/٢/١٤٢٩هـ.
- ٦ - خالد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخريف ١٩/٢/١٤٢٩هـ.
- ٧ - أحمد بن محمد بن مسلم الشراري ١٩/٢/١٤٢٩هـ.
- ٨ - زياد بن عبدالله بن محمد الفواز ٩/٣/١٤٢٩هـ.
- ٩ - فهد بن صالح بن عبدالعزيز الدباسي ٤/٧/١٤٢٩هـ.
- ١٠ - سعد بن محمد بن سعد آل سليمان ٤/٧/١٤٢٩هـ.
- ١١ - أحمد بن محمد بن عبدالله العمار ٤/٧/١٤٢٩هـ.
- ١٢ - عبدالرحمن بن مسفوه بن حسن المالكي ٤/٧/١٤٢٩هـ.
- ١٣ - محمد بن أحمد بن سعد المالك ٣/٨/١٤٢٩هـ.
- ١٤ - عبدالله بن محسن بن عابد الحربي ١٩/٨/١٤٢٩هـ.

رابعاً: يرقى الشيخان التالي اسمائهما من درجة قاضي (ج) إلى درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهما:

- ١ - سليمان بن ناصر بن سليمان الرياعي ٧/٩/١٤٢٩هـ.
- ٢ - خالد بن محمد بن فالح الصغير ١٥/١٠/١٤٢٩هـ.

خامساً: يعين الشيخان التالي اسمائهما على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهما:

- ١ - عبدالمجيد بن محمد بن إبراهيم اللحيان ٢/١٢/١٤٢٩هـ.
- ٢ - سعيد بن عايض بن محمد القحطاني ١٦/١٢/١٤٢٩هـ.

سادساً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - سعد بن عمار بن سعد الحقباني ١٢/٢٣/١٤٢٨ هـ.
- ٢ - فهد بن محمد بن عبدالله الخويطر ١٢/٢٣/١٤٢٨ هـ.
- ٣ - إبراهيم بن علي بن إبراهيم النفيسة ١/٢١/١٤٢٩ هـ.

سابعاً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١/٢٧/١٤٢٩ هـ.

- ١ - عبدالله بن خالد بن عثمان الحماد .
- ٢ - عبدالعزيز بن عبدالله بن سليمان العقيل .
- ٣ - محمد بن أحمد بن محمد الرشودي .
- ٤ - عبدالرحمن بن محمد بن صالح الحماد .
- ٥ - طارق بن علي بن إبراهيم العربي .
- ٦ - عبدالله بن عبداللطيف بن صالح الجاسر .
- ٧ - عبدالسلام بن سلامة بن سليم الطويرش .
- ٨ - فهد بن عاضه بن عويض العتيبي .
- ٩ - هشام بن عبدالعزيز بن فهد بن سعيد .

ثامناً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - أحمد بن عبدالباقي بن محمد المسلم ١/٢٨/١٤٢٩ هـ.
- ٢ - سعد بن خليف بن علي العنزي ١/٢٨/١٤٢٩ هـ.
- ٣ - خالد بن نهار بن عبدالرحمن السعد ٢/٤/١٤٢٩ هـ.

تاسعاً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١/٩/١٤٢٩ هـ:

- ١ - علي بن موسى بن علي جلي .
- ٢ - عبدالعزيز بن نومان بن دحام الشمري .
- ٣ - أيمن بن محمد بن عياش هاشم .
- ٤ - عبدالله بن محمد بن عبدالمحسن الدوسري .
- ٥ - علي بن محمد بن أحمد الفريخ .
- ٦ - صالح بن عثمان بن صالح العثمان .
- ٧ - عبدالرحيم بن علي بن عبدالرحيم الغامدي .

عاشراً: يعين الشيخ علي بن صالح بن راضي الخالدي على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١٠/٢/١٤٢٩ هـ.

حادي عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١١/٢/١٤٢٩ هـ:

- ١ - أحمد بن يحيى بن صالح القحطاني .

- ٢ - فارس بن دغليوب بن دغيشر العتيبي .
- ٣ - عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن آل مجلي .
- ٤ - فارس بن عالي بن محمد الحارثي .
- ٥ - أيمن بن زيد بن فهد آل سعيد .
- ٦ - أحمد بن عبدالعزيز بن ناصر العمر .
- ٧ - عبدالإله بن تميم بن محمد الدوسري .
- ٨ - غانم بن مترك بن غانم الدوسري .
- ٩ - عيسى بن أحمد بن ساري الفيقي .
- ١٠ - عبدالله بن فهد بن بطيحان السهلي .
- ١١ - عبدالله بن حمد بن عبدالله الجرباء .

ثاني عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١٦/٢/١٤٢٩هـ:

- ١ - سعود بن سعد بن شماس الزويهرري .
- ٢ - سالم بن حسين بن صالح الحارثي .
- ٣ - مالك بن صالح بن عبدالرحمن المحيميد .
- ٤ - عبدالخالق بن حسن بن عبدالرحمن الزميلي .
- ٥ - إبراهيم بن محمد بن حمود المحياني .
- ٦ - إبراهيم بن شلوه بن سعيدان العمري .

ثالث عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - حسين بن حسن بن أحمد الفيقي ١٨/٢/١٤٢٩هـ .
- ٢ - ناصر بن محمد بن محسن القرني ١٨/٢/١٤٢٩هـ .
- ٣ - عبدالمجيد بن محمد بن علي بجوي ١٨/٢/١٤٢٩هـ .
- ٤ - فهد بن ناشي بن محمد الخالدي ١٨/٢/١٤٢٩هـ .
- ٥ - عبدالمحسن بن ناصر بن محمد السويدان ١٨/٢/١٤٢٩هـ .
- ٦ - أحمد بن سعد بن أحمد الزهراني ٢٠/٢/١٤٢٩هـ .

رابع عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ٢٣/٢/١٤٢٩هـ:

- ١ - خالد بن حمود بن أحمد الفحام .
- ٢ - جابر بن علي بن حبيب الحربي .
- ٣ - مقرن بن صالح بن مقرن المقرن .
- ٤ - سلطان بن علي بن ذعار الحربي .
- ٥ - محمد بن عبدالله بن محمد السويل .

- ٦ - خالد بن علي بن ناصر الديبان .
- ٧ - عبدالعزيز بن صالح بن محمد البهدل .
- ٨ - فهد بن عبدالرحمن بن أحمد الفحام .
- ٩ - عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالمحسن الدخيل .
- ١٠ - عبدالعزيز بن سعود بن عبدالمحسن الحربي .
- ١١ - بشار بن محمد بن ضاوي الحربي .
- ١٢ - فهد بن مفرح بن حسن المالكي .
- ١٣ - عبدالكريم بن إبراهيم بن ناصر العريني .
- ١٤ - فهد بن عبيد بن فليح الحربي .
- ١٥ - سعد بن أحمد بن عبدالرحمن المنيع .
- ١٦ - عبدالعزيز بن محمد بن صالح البديوي .
- ١٧ - محمد بن عبدالرحمن بن سليمان الجبر .
- ١٨ - عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالعزيز الربيعة .
- ١٩ - محمد بن راشد بن سليمان الجديع .
- ٢٠ - رامي بن عبدالله بن صالح العجلان .
- ٢١ - عبدالله بن سليمان بن علي الغماس .
- ٢٢ - محمد بن فائع بن يحيى القحطاني .
- ٢٣ - عيسى بن عبدالرحمن بن شعيفان العتيبي .
- ٢٤ - عمر بن إبراهيم بن محمد المحيميد .
- ٢٥ - عبدالكريم بن سليمان بن عبدالله التويجري .
- ٢٦ - هشام بن عبدالعزيز بن منصور الراجحي .

خامس عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - فيصل بن علي بن لافي العطوي ١٤٢٩/٢/٢٤ هـ.
- ٢ - خالد بن عبدالله بن عيسى الرنيني ١٤٢٩/٢/٢٦ هـ.
- ٣ - محمد بن سعيد بن سعد الزهراني ١٤٢٩/٢/٢٦ هـ.
- ٤ - خالد بن عبدالله بن محمد عسيري ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ.
- ٥ - محمد بن إبراهيم بن عبدالله أبا حسين ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ.
- ٦ - محمد بن سعود بن علي آل حسن ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ.
- ٧ - محمد بن حاتم بن مشعان الشمري ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ.
- ٨ - عبدالله بن فهد بن محمد الشويعي ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ.
- ٩ - عبدالمجيد بن صالح بن إبراهيم الثويني ١٤٢٩/٣/١ هـ.
- ١٠ - أيمن بن محمد بن عبدالله السويكت . ١٤٢٩/٣/١ هـ.

سادس عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ٢/٣/١٤٢٩هـ.

- ١ - عبدالرحمن بن موسى بن سعيد الغيثمي .
- ٢ - محمد بن علي بن جابر الغفيري .
- ٣ - محمد بن عبدالله بن محمد الشهري .
- ٤ - علي بن أحمد بن عبدالله العسيري .
- ٥ - سلطان بن ناصر بن محمد العمري .
- ٦ - أنس بن عايض بن علي هبه .
- ٧ - أحمد بن صليح بن جابر الربيعي .
- ٨ - محمد بن جابر بن علي الهاللي .

سابع عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من ١٥/٣/١٤٢٩هـ.

- ١ - بندر بن عبدالله بن عبدالرحمن التميمي .
- ٢ - علي بن خالد بن عبدالله الحمد .
- ٣ - أحمد بن صالح بن أحمد العسكر .
- ٤ - يحيى بن أحمد بن محمد آل شعله .
- ٥ - خالد بن سعيد بن محمد الصبحي .

ثامن عشر: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- ١ - إبراهيم بن عبدالرحمن بن رشيد الريش ٦/٥/١٤٢٩هـ .
- ٢ - نواف بن عبدالرحمن بن خمخيم العنزي ٢٢/٥/١٤٢٩هـ .
- ٣ - بسام بن محمد بن صالح النجيدي ٢٢/٥/١٤٢٩هـ .
- ٤ - مساعد بن محمد بن مبارك الجوفان ٢٢/٥/١٤٢٩هـ .
- ٥ - شادي بن أحمد بن هديهد الوافي ٢٧/٥/١٤٢٩هـ .
- ٦ - صالح بن عبدالله بن عبدالرحمن الدخيل ٤/٧/١٤٢٩هـ .
- ٧ - فهد بن حمد بن حمد البن سعد ١٠/٧/١٤٢٩هـ .
- ٨ - عمر بن سعد بن عبدالعزيز الملاح ١١/٧/١٤٢٩هـ .
- ٩ - تركي بن محمد بن عبدالله الدوسري ١/٨/١٤٢٩هـ .
- ١٠ - مشاري بن منصور بن محمد العتيبي ٨/٨/١٤٢٩هـ .

تاسع عشر: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

استقبالات الوزير

وزير العدل يلتقي المطيري وأبا الخيل

التقى معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في مكتبه بالوزارة يوم السبت ١٤٣٠/٤/١ هـ محافظ الهيئة العامة للإسكان الدكتور شويش بن سعود المطيري. كما استقبل معاليه مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل. وجرى خلال اللقاءين تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الأمور المشتركة بين الوزارة والهيئة العامة للإسكان، والجامعة في الشأن القضائي والعدلي.

رئيس هيئة حقوق الإنسان

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه في الوزارة يوم السبت ١٤٣٠/٤/٨ هـ رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ونائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين. وجرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا المشتركة وبحث سبل التعاون بين وزارة العدل والهيئة. وأوضح معالي الوزير أن الوزارة تبدي كامل تعاونها مع هيئة حقوق الإنسان فيما يخدم الحق والعدالة مؤكداً حرصه الشديد على معالجة كل ما ترصده الهيئة بشفاافية ومصادقية.

محافظ هيئة الاستثمار

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبد العزيز العيسى بمكتب معاليه بالوزارة يوم الأحد ١٤٣٠/٤/٩ هـ محافظ الهيئة العامة للاستثمار الدكتور عمر الدباغ. وجرى خلال اللقاء مناقشة مجالات التعاون بين الوزارة والهيئة وسبل تعزيزها بما يخدم الاستثمار والاقتصاد السعودي.

وهنا محافظ الهيئة معالي الوزير على الثقة الملكية بتعيينه وزيراً للعدل متمنياً له التوفيق في خدمة مرفق القضاء في ظل ما تعيشه المملكة من تطور ونماء في المجالات كافة وبخاصة الاقتصادية. كما استقبل معاليه يوم الأحد ١٤٣٠/٤/٩ هـ سفير الجزائر الدكتور / لحبيب أدامي وسفير فرنسا برتران بوزنسنو. وجرى خلال اللقاءين تناول التعاون في الشأن القضائي والعدلي بين المملكة وكلا البلدين.

رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور / محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه يوم السبت ١٤٣٠/٤/١١ هـ رئيس الغرفة التجارية الصناعية في محافظة جدة محمد الفضل ونائب رئيس الغرفة التجارية ورئيس جمعية المحامين السعوديين ماجد قاروب. وجرى خلال اللقاء بحث دور الأنظمة القضائية الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد، وأكد معالي الوزير على دور المحاماة في تحقيق العدالة وإكمال المنظومة العدلية. حضر الاستقبال مدير الإدارة العامة للمستشارين بالوزارة الدكتور محمد المهيزع.

سفير الصين والقائم بأعمال السفارة الأمريكية

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الأحد ٨/٥/١٤٣٠هـ بمكتبه بالوزارة سفير جمهورية الصين لدى المملكة يانغ هون لين.
كما استقبل معاليه القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى المملكة ديفيد رانديل، وجرى خلال الاستقبالين تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وفد جمعية حقوق الإنسان

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتب معاليه بالوزارة يوم الثلاثاء ١٠/٥/١٤٣٠هـ رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعددًا من أعضاء الجمعية.
وجرى خلال اللقاء الحديث حول عدد من الموضوعات العدلية والقضائية والحقوقية بالإضافة إلى تدارس عدد من النقاط المتعلقة بوجهات النظر المشتركة.
كما استقبل معاليه يوم الثلاثاء ١٠/٥/١٤٣٠هـ مدير مركز إطلاق القدرات للتدريب الدكتور سليمان العلي يرافقه رئيس مجلس إدارة شركة جراندا العالمية حسين زمان وعدد من الخبراء المختصين في مجال التدريب.

سفير المملكة المتحدة

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم السبت ١٤/٥/١٤٣٠هـ بمكتبه بديوان الوزارة سفير المملكة المتحدة لدى المملكة وليام ياتي.
وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

السفيرين اللبناني والأرجنتيني

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الأحد ٢٢/٥/١٤٣٠هـ بمكتبه بالوزارة سفير جمهورية لبنان لدى المملكة مروان عبد الحميد زين.
كما استقبل معاليه سفير جمهورية الأرجنتين لدى المملكة انريكي انطونيو بارياخا، وجرى خلال الاستقبالين تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

محافظ الخرج

كما التقى معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الثلاثاء ٢/٦/١٤٣٠هـ بمكتب معاليه بالوزارة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الرحمن بن ناصر بن عبد العزيز محافظ الخرج.
وقد هنا سموه معالي الوزير بالثقة الملكية داعياً الله تعالى له التوفيق في عمله لخدمة الوطن في المجال العدلي في المملكة ووصفها بأنها مسؤولية وأمانة جسيمة خاصة ما تشهده المملكة من تطوير وتنمية شاملة في كافة المجالات.
كما جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية والموضوعات المتعلقة بمرفق القضاء واحتياجاته في محافظة الخرج وتناول الرؤية المستقبلية لتطوير جوانب خدمة المراجعين وإنجاز معاملاتهم بكل دقة ويسر.

وزير العدل يزور جامعة نايف العربية

وقال : إن في الجامعة مناهج متطورة و متميزة نحتاج إليها في المؤسسات القضائية مشيراً معاليه إلى إسهام الخبرات المتوافرة في الجامعة في مجال العلوم النائية بتزويد القضاة بما يعينهم على أداء مهامهم لاسيما بعد أن نخصص القضاء نوعياً .

ولفت معاليه إلى أن أنه سيسعى إلى تطوير التعاون القائم مع الجامعة في مجال الدراسات العليا وفي مجال التدريب مما يؤدي إلى نقل خبرات الجامعة للمؤسسة القضائية .

وفي ختام الزيارة تجول معاليه على مرافق الجامعة العلمية المختلفة واستمع إلى شرح مفصل من القائمين على هذه المرافق والجهود التي تقوم بها الجامعة.

قام معالي وزير العدل الشيخ الدكتور / محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الأحد ٣/٤/١٤٣٠هـ بزيارة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

وكان في استقبال معاليه رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور / عبد العزيز بن صقر الغامدي ومساعد رئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش .

وأكد معالي الوزير على أهمية دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في سبيل تحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل مبرزاً ما تشتمل عليه الجامعة من تقنيات حديثة وخبرات وكفاءات علمية متميزة ومناهج متطورة يرتقي بها لتكون في مصاف المؤسسات العلمية الرائدة في العالم .

وزير العدل يفتتح اللقاء التطويري الرابع ودورة مهارات مديري الفروع

افتتح معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الأحد ٢٩/٥/١٤٣٠هـ بالوزارة بالرياض اللقاء الدوري التطويري الرابع الذي نظّمته الإدارة العامة للتطوير الإداري تحت عنوان (دور التخطيط وأهميته)

وأوضح معالي وزير العدل أن هذا اللقاء يأتي امتداداً لحرص الوزارة على الاطلاع بمسؤوليها وتطوير كوادرها البشرية حتى تصل إلى ما تصبوا إليه القيادة ، مشيراً إلى أن المادة العلمية النظرية أكبر محفز للتطبيق العملي .

وقد قدم في السياق ذاته مدير إدارة التخطيط والتطوير في معهد الإدارة العامة الدكتور مساعد بن عبد الله الفريان محاضرة تناول فيها المفاهيم الأساسية للتخطيط ودور التخطيط الإداري التنفيذي والآليات المتبعة لإنجاح العمل الإداري ليدور نقاش بعد ذلك حول تبادل الخبرات والآراء حول التطوير وآليات والعوائد الإيجابية التي ستعود على الإدارة عقب تنفيذ للخطة التطويرية .

كما افتتح معالي الوزير يوم السبت ٦/٦/١٤٣٠هـ الدورة التدريبية الأولى للمهارات الإدارية لمديري الفروع والذي نظّمته الإدارة العامة للتطوير الإداري في الرياض.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري الدكتور عبد العزيز الحسن أن الدورة تناولت التعريف بمفهوم القيادة والمهارات التي تتطلبها والأساليب العلمية في اتخاذ القرار وآلية التحكم في العلاقات بين مدير القسم ومروؤسيه بالإضافة إلى فن القيادة والتوجيه واستخدام الحاسب الآلي في الأعمال الإدارية .

وزير العدل يوجه بإنشاء لجنة عليا لتنفيذ

برنامج خادم الحرمين لتطوير القضاء

وأوضح العمران أن توجيهات معالي وزير العدل نصت على بذل المزيد من الجهد والعمل ومسابقة الزمن للعمل على تحقيق الأهداف السامية والمقاصد النبيلة التي جاء بها برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأشار إلى أن توجيهات رئيس اللجنة ركزت على الاستفادة من عنصر الكفاءة والوقت للعمل على تحقيق هذه الأهداف وفقاً للمدة المحددة لتنفيذ المشروع.

وبين العمران أن فرق العمل التابعة لهذه اللجنة يختص أحدها بمباني المحاكم سواء التي تم إنشاؤها أو تلك التي تم تحويلها لمظلة الوزارة وفقاً لآلية العمل التنفيذية لنظام القضاء، فيما يختص الفريق الآخر بالموارد البشرية وتوفير الوظائف وتعيين الكوادر الوظيفية وتدريب العاملين على رأس العمل، فيما يكلف الفريق الثالث بالنظم والإجراءات والمطبوعات واللوائح والقرارات.

وجه معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بإنشاء لجنة عليا في الوزارة برئاسة معاليه لبحث آلية العمل التنفيذية لبرنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير القضاء ونظام القضاء والآلية الخاصة به ووضع ذلك موضع التنفيذ.

وتضم اللجنة في عضويتها عدداً من كبار المسؤولين في الوزارة، فيما تم تعيين طارق بن عبد العزيز العمران أميناً عاماً للجنة، وسيتبع للجنة عدداً من فرق العمل ذات المهام المتعددة.

من جهته أكد أمين عام اللجنة طارق العمران أن رئاسة معالي الوزير لهذه اللجنة العليا سيعطيها دافعاً قوياً ومستمراً لتحقيق أعمالها ويجعلها قادرة بإذن الله على تنفيذ ما يطلب منها بصورة دقيقة ومرضية.

تكليف قيادات جديدة بوزارة العدل

أصدر معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قراراً بتكليف قيادات جديدة شابة شملت كل من الشيخ عبد الكريم الحسين بالعمل مديراً عاماً للإدارة العامة للمتابعة والشيخ أحمد المطوع مديراً عاماً للإدارة العامة للبحوث والشيخ عبد الرحمن الحوتان مديراً لإدارة الخبرة والتحكيم والشيخ عبد الله الجوير مديراً للشؤون القضائية، والشيخ تركي البسام سكرتيراً لشؤون كتابات العدل، والأستاذ أحمد اليوسف مديراً للعلاقات العامة، والأستاذ حمد بن حمود الحوشان مديراً لإدارة الإعلام والنشر.

رؤساء محاكم وقضاة يزورن القبة الفلكية بجامعة الإمام

قام أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم والقضاة من مختلف مناطق المملكة يوم الأحد ١٤٣٠/٥/١هـ بزيارة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث شملت الزيارة القبة الفلكية واطلعوا على التقنيات الفلكية الموجودة فيها واستمعوا إلى شرح عن حركة الكواكب والأجرام السماوية مشيدين بما شاهدوه وبدور الجامعة فيما تقدمه من خدمة للإسلام والمسلمين في داخل المملكة وخارجها.

وزير العدل:

المملكة في طليعة الدول إنجازاً على المستوى القضائي

ومقدرة من ولاة الأمر -حفظهم الله- ومنوهاً بما عبّر عنه صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك أثناء استقبال سموه معاليه والوفد المرافق له في مقر الإمارة، حيث أثنى سموه على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل وامتحح جهودهم، مؤكداً أن ما يقومون به من أعمال إنما يلقي التقدير والإشادة وذلك بالرغم من الزيادة المطردة في أعداد السكان وبالتالي زيادة القضايا والأعمال التوثيقية.

وفي حديث معاليه إلى وسائل الإعلام أوضح أن وزارة العدل تعزز إقامة ندوة كبرى للتعريف بنظام القضاء وشرح آليته التنفيذية وعرض مكوناتها لإيضاح خصائص النظام خاصة أهم الملامح وإثرائها بالنقاش العلمي باعتبار أن من أهم هذه الملامح اختصاص المرافق العدلية المختلفة وهي المحكمة العليا التي تعد بالاصطلاح الحديث محكمة المبادئ وتختص بالرقابة القضائية على الأحكام وفق ترتيب مبين في النظام بحيث لن يكون لأحد الحق بالتدخل في القضاء، فهناك ضمانات واضحة في كافة مراحل القضية، فالنظام من الحكم القضائي مكفول بدرجات التقاضي والتظلم من المرافعة القضائية مكفول بعلانيتها وشفافيتها واشراف رئيس المحكمة، موضحاً معاليه بأن النظام الجديد قد جعل من المحكمة العليا رأس الهرم القضائي ورأس السلطة القضائية وأنها بذلك صمام الأمان لأي حكم يرفع إليها وفق الترتيب النظامي وأنها في الحقيقة تمثل الإشراف القضائي في عمله الفني والبحث، مشيراً معاليه إلى أن الصلاحيات القضائية للمجلس الأعلى للقضاء قد انتقلت إليها وأنها بذلك أصبحت الجهة المختصة بإثبات رؤية الأهله بحكم انتقال أعمال الهيئة الدائمة إليها.

وأوضح العيسى أن الرقابة القضائية من اختصاص المحكمة العليا والشأن الإداري والمالي

قام معالي الوزير الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يومي الثلاثاء والأربعاء ١٦-١٧/١٧-٢٠١٤هـ بجولة تفقدية على المرافق العدلية في منطقة تبوك، زار خلالها المحكمة الجزئية. والتقى برئيسها الشيخ عبدالله بن أحمد الغامدي وقضااتها وموظفيها، واجتمع بأصحاب الفضيلة قضاة المحكمة واستمع لاحتياجات المحكمة ومنسوبيها. كما زار معاليه المحكمة العامة بتبوك، وكان في استقباله فضيلة رئيس محاكم منطقة تبوك سابقاً وعضو المحكمة العليا حالياً الشيخ عبدالعزيز بن صالح الحميد ورئيس محاكم منطقة تبوك المكلف الشيخ سعود بن سليمان اليوسف وقضاة المحكمة العامة.

وألقي رئيس محاكم منطقة تبوك المكلف كلمة رحب فيها بالوزير. وأكد أن هذه الزيارة تدل على حرص معاليه على ترسيخ التواصل المباشر وتضمنت كلمته الثناء على ما قدمه رئيس المحاكم السابق الشيخ عبدالعزيز الحميد طيلة عمله برئاسة المحاكم، كما ألقى وزير العدل كلمة أكد فيها أن هذه الزيارة تأتي تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني للوقوف على احتياجات المواطنين في مختلف المناطق والاستماع للمرتبات وما لدى القضاة وكتاب العدل والعاملين بالمرافق العدلية من رؤى وتطلعات.

بعد ذلك زار معالي الوزير كتابتي العدل الأولى والثانية وفرع الوزارة بمنطقة تبوك، ثم أدلى معاليه بحديث صحفي عبر فيه عن سروره بما شاهده على الطبيعة من أعمال تقوم بها الدوائر الشرعية في تبوك، متنياً معاليه على ما يقوم به أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل من أعمال جليلة وجهود تشكر في أداء

الأعمال وخدمة المواطنين والفصل في القضايا المعروضة عليهم، مؤكداً أن هذه الجهود مشكورة

ندوة كبرى للتعريف بنظام القضاء
وشرح آليته التنفيذية

والتنفيذي ومراقبة تطوير أنظمة القضاء وسلامة سير المنظومة العدلية منوط بالوزارة.

وأضاف أن من مهام الشأن التنفيذي إضافة إلى ما ذكر يكون بإصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بما قضت به الأوامر الملكية الكريمة من تعيين القضاة وترقيتهم بحكم الاختصاص. وفيما يخص التفتيش على أعمال القضاة قال معاليه: إن هذا من مهمة التفتيش القضائي وهو بصورة أوضح قياس الأداء الفني للعمل القضائي وليس كما يتصوره البعض من أنه يعني التعقب على أحكام القضاة، فهذا الأمر له أدواته وضمانته المتمثلة في درجات التقاضي.

وأشار معاليه إلى أن نظام القضاء الجديد يتسم بالوضوح وليس بحاجة إلى تفسير وأنه باختصار قسم القطاع العدلي إلى ثلاثة أقسام:

الأول الشؤون الوظيفية للقضاة وربطها بالمجلس الأعلى للقضاء والرقابة القضائية وربطها بالمحكمة

العليا والشأن الإداري والمالي والتنفيذي وربطه بالوزارة.

وعن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء قال معاليه:

إنني أجدّها مناسبة طيبة لاثني بالشكر والتقدير والعرفان باسمي ونيابة عن أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل وجميع منسوبي المرافق العدلية لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على ما قدم من بذل وعطاء وما نجده من اهتمام وعناية ورعاية شاملة للمرافق العدلية، موضحاً معاليه أن هذا الدعم السخي من القيادة الرشيدة حفظها الله إنما يعني ما تؤكد دائماً من أهمية المرفق العدلي ومكانته، كونه ركناً أساسياً من أركان الدولة.. مشيراً معاليه إلى أن المشروع ضخم ميزانية كبيرة ضمت وظائف مفتوحة وفق ما تضمنته آلية العمل التنفيذية بالنظام، منوهاً معاليه ومقدراً للتعاطي الإيجابي الكامل من قبل وزارة المالية

للمتطلبات المرفق العدلي، مشيراً معاليه إلى أن الوزارة لا تعاني من أي إشكالية في هذا الجانب وأن الإشكالية الحقيقية هي في الموارد البشرية المؤهلة التي يتعين على الوزارة احتضان واستقطاب من يناسب منها وصقله بالبرامج التدريبية والتأهيلية باستمرار.

وحول سؤال عن تفاوت الأحكام التعزيرية قال معاليه: إن التفاوت يكون في الغالب الأعم في تصور البعض في حين أن الوقائع تختلف من قضية إلى أخرى وطالب بأن يتحقق كل شخص عمّا يسمع في هذا الصدد، كون ما يُثار في بعض وسائل الإعلام يكون أحادي الجانب والنقل والمحكمة يخرج منها عادة اثنا أحدها راضٍ والآخر ساخط وبطبيعة الحال فإن الثاني قد لن يألو جهداً في الإثارة والضجيج ما أتاحت له الفرصة.

وفي هذا الصدد أبان وزير العدل أن الوزارة تعتزم إقامة مؤتمر يناقش محاور مهمة في الأحكام الجنائية وأن

ندوة رؤساء المحاكم القادمة ستكون موضوعاتها مشمولة بذلك وأن تم الرفع لأخذ الموافقة على إقامة هذه المناشط استشعاراً من الوزارة لمسؤوليتها نحو جانب مهم وكبير يعنى بالثقافة العدلية ونشرها وتنظيم مؤتمراتها وندواتها وتنفيذ برامجها التطويرية والتأهيلية والتدريبية.. وكشف معاليه أن الوزارة قد تلقت العديد من طلبات المشاركة في المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية للقضاة ومعاونيهم من نظرائها في وزارات العدل في بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي. وحول أداء أصحاب الفضيلة القضاة قال معاليه: إن الوزارة وفقاً لعدد من المعايير الدولية للإنجاز وصلت إلى معلومات موثقة بأن المملكة في طليعة الدول إنجازاً على المستوى القضائي والتوثيقي بالرغم من الأعباء الكبيرة التي يقوم بها القاضي في المحكمة خاصة الأعباء الإدارية التي ليست من طبيعة عمله واعداد معاليه بالقضاء على هذه الإشكالية.

المحكمة العليا رأس الهرم القضائي

نظام القضاء الجديد يتسم بالوضوح وليس بحاجة إلى تفسير

وكلاء وزارة العدل الخليجين في الرياض

عقد بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في الرياض يوم الاثنين ١٠/٤/١٤٣٠هـ اجتماع وكلاء وزارة العدل الخليجين . وقد ترأس وفد المملكة وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القضائية المكلف سعود العسكر ، وعقب الاجتماع أوضح الشيخ العسكر في تصريح صحفي أن الوكلاء بحثوا الوسائل اللازمة لاستكمال المشاريع القانونية مثل قانون التنفيذ وقانون السلطة القضائية .

وأشار إلى أن الوكلاء تحدثوا عن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الأخيرة الخاصة بتفعيل قوانين أنظمة مجلس التعاون والعمل بها. وذكر أن الوكلاء تطرقوا إلى إمكان عمل القضاة الخليجين في دول مجلس التعاون ، واجلوا الحديث في هذا الشأن لأن الدول الخليجية لا تزال في حاجة إلى قضاتها ، كما أن بعض الدول لازالت تستعين بقضاة غير خليجين.

استمرار نذب الشيخ/ أيمن العسكر في الديوان الملكي

صدر قرار معالي الوزير الشيخ الدكتور / محمد بن عبد الكريم العيسى بتنفيذ الأمر الملكي الكريم بتمديد نذب فضيلة الشيخ القاضي / أيمن بن عبدالله بن عبد الرحمن العسكر للعمل في الديوان الملكي لمدة عام.

ترقيات للمراتب ١ و٢ و٣ بوزارة العدل

صدرت موافقة معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى على ترقية محمد العبيدي للمرتبة الثالثة عشرة على وظيفة كبير محلي ومصممي الحاسب الآلي بالإدارة العامة للحاسب الآلي بديوان الوزارة وعبد الله بن علي الجوير إلى المرتبة الثالثة عشرة على وظيفة مدير عام فرع وزارة العدل بمنطقة عسير.

كما صدرت موافقة معالي وزير العدل على ترقية عدد من الموظفين إلى المرتبة الثانية عشرة والمرقون هم عبد الرحيم بن سلمان الرحيلي على وظيفة مدير مركز الاتصالات الإدارية بديوان الوزارة ، وترقية طارق بن عبد العزيز العمران مستشاراً للتطوير الإداري بالإدارة العامة للتطوير الإداري بالوزارة ، وترقية سليمان بن عبد الله المنيع على وظيفة سكرتير بالمحكمة العليا ، وترقية عبد الآلة بن سليمان آل سليمان على وظيفة مستشار شرعي بالمحكمة العليا وترقية إبراهيم بن سليم اللحم على وظيفة مدير عام فرع وزارة العدل بمنطقة تبوك وترقية عبد الله بن عبد الكريم الحسين على وظيفة كبير مفتشين إداريين بالإدارة العامة للمتابعة بديوان الوزارة وترقية محمد بن عبد الرحمن النعيم أمين عام محكمة برئاسة محاكم محافظة الأحساء .

و صدرت موافقة معالي الوزير بترقية عدد من الموظفين على المرتبة الحادية عشرة والمرقون هم عبد العزيز بن إبراهيم السعودي وعبد العزيز بن سليمان الموسى وإبراهيم بن عبد الله اللحم وإبراهيم بن عبد العزيز الفايز.

وقد عبر المرقون عن شكرهم وتقديرهم لمعالي وزير العدل آمين أن يكون ذلك حافزاً لهم في بذل المزيد من الجهد في أداء أعمالهم .

نقل صلاحيات إثبات الرؤية الشرعية للهلال إلى المحكمة العليا

كشف معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عن انتقال مسؤولية إثبات الرؤية الشرعية إلى المحكمة العليا وذلك بعد أن كانت الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى مسؤولة عن ذلك.

وأضاف معاليه عقب اللقاء الذي جمعه بأصحاب الفضيلة القضاة المشاركين في الدورة التدريبية لاستطلاع الأهلة التي نظمتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية معلناً عن قرب انتهاء الجدل العلمي بين الفقهاء والفلكيين حول مسألة إثبات رؤية الهلال وخصوصاً في المواسم الدينية كرمضان والحج . وأكد معالي الوزير على حرص الوزارة على تقريب وجهات النظر المختلفة حيال هذا الموضوع

رئيس محاكم المنطقة الشرقية

(٧٥) مليون ريال لتنفيذ مجمع الدوائر الشرعية بالشرقية

المعاملات التجارية والحركة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة بالإضافة إلى لارتباط المحاكم بالقضايا التي تهم السجناء والسجون المركزية المقتضية نظراً للكثير من القضايا ودراساتها وإصدار الأحكام دون تأخير .	بالمناطق الشرقية. وأضاف فضيلته أن تكلفة المشروع تبلغ ٧٥ مليون ريال مشيراً إلى أن محاكم المنطقة تعمل على زياد أعداد القضاة نظراً لكثافة الأعمال وتزايد القضايا بشكل مستمر خاصة مع تزايد	قال فضيلة رئيس محاكم المنطقة الشرقية الشيخ عبد الرحمن آل رقيب أن مشروع مجمع المحاكم يعد من أهم المشاريع المنفذة بالمنطقة والذي يحوي مباني للمحاكم العامة والجزئية وكتابتي العدل وفرع الوزارة
---	--	--

وزارة العدل ترمم سجلات عمرها قرن

بغاز الأوزون لقتل البكتيريا والعفن الموجود به وتنظيفه من الأتربة تنظيفاً جافاً لحاميته وإزالة الحموضة الموجودة بالورق والمحاليل الكيميائية وسد الثقوب والترميم بالورق الياباني الخاص بالترميم وتغليف وتجليد السجلات بعد الانتهاء من ترميمها بالجلد الطبيعي وحفظها في علب فاخرة . وأشار إلى أن الوزارة أعدت آلية لاستلام السجلات ومعالجتها وإعادتها للجهة بحيث لا يتأثر العمل مع الحاجة الماسة إلى هذه السجلات أثناء عملية الترميم . وبين المهندس الغامدي أن وزارة العدل تعاقدت في هذا الشأن مع دارة الملك عبد العزيز وفقاً لخبرتها واختصاصها في هذا المجال.

قامت وزارة العدل بإعادة ترميم وتعقيم وتجليد عدد من السجلات القديمة والتي يزيد عمرها على ١٠٠ عام في عدد من المحاكم وذلك في إطار الخطوات الجادة التي تقوم بها الوزارة للمحافظة على سجلات المحاكم القديمة . أوضح ذلك مدير إدارة الخدمات والصيانة بالوزارة المهندس / عبد الله الغامدي وقال : انه وفي إطار خطة شاملة فقد بدأ العمل في عملية الترميم في المحكمة العامة بمكة المكرمة ، حيث تم ترميم ٢٥ سجلاً وإعادتها للتداول والاستعمال . وأضاف انه اتبع في عملية الترميم استخدام الوسائل والطرق الحديثة حيث يتم تعقيم السجل